دور القطاع الزراعي في تعزيز التنويع الاقتصادي في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة 1980 – 2020

أ.د. خالد رمضان البيدي

قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة طرابلس

k.elbeydi@uot.edu.ly

أ.د. بشير احمد نوير

قسم التربة والمياه – كلية الزراعة – جامعة طرابلس

b.nwer@uot.edu.ly

المستخلص

تُعَدُّ سياسة التنويع الاقتصادي إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ويأتي القطاع الزراعي في صميم هذه السياسة نظراً لارتباطه المباشر بالأمن الغذائي. تهدف الدراسة إلى تحليل دور القطاع الزراعي في تعزيز التنويع الاقتصادي في ليبيا، والحد من الاعتماد شبه الكلي على قطاع النفط، وذلك خلال الفترة من 1980 إلى 2020. اعتمدت الدراسة على منهجية التحليل القياسي، باستخدام نماذج التكامل المشترك واختبارات السببية، مع الاعتماد على بيانات ثانوية من المصرف ليبيا المركزي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ووزارة التخطيط. كشفت النتائج عن وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد إمكانية الاعتماد على القطاع الزراعي كداعم للاقتصاد الكلي على المدى البعيد. كما أظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتدفق من الناتج الزراعي إلى النمو الاقتصادي، ومن الناتج الصناعي إلى الناتج الزراعي. وعلى الرغم من هذه النتائج الإيجابية، فقد أشارت الدراسة إلى أن المساهمة الفعلية للقطاع الزراعي في النمو الاقتصادي لا تزال متواضعة مقارنة بالإمكانيات المتاحة من الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية والبشرية. في ضوء هذه النتائج، تبرز الحاجة إلى تبني حزمة متكاملة من السياسات الإصلاحية، تشمل تعزيز التمويل الزراعي من خلال تخصيص ميزانيات كافية ومنح قروض ميسرة، واعتماد سياسات تسويقية وسعرية محفزة، ومراجعة التركيبة المحصولية لضمان الاستخدام الرشيد للموارد المائية. كما توصي الدراسة بتفعيل دور الإرشاد الزراعي، وإجراء حصر شامل للموارد الطبيعية، والاهتمام بالتصنيع الزراعي لتعظيم القيمة المضافة وخلق فرص استثمارية جديدة، مما يؤدي الى زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، القطاع الزراعي، التكامل المشترك، السببية، التمويل الزراعي، ليبيا.

1. المقدمة

يُشكِّل الاعتماد شبه الكلي على عائدات النفط والغاز إحدى التحديات الهيكلية الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الليبي. فقد جعل هذا الاعتماد الاقتصادَ عرضةً لتقلبات الأسواق العالمية، وعائقاً أمام تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومستقرة. وفي ظلّ التقلبات الحادة التي شهدتها أسعار النفط عالمياً، والاضطرابات السياسية الداخلية، برزت الحاجة الملحّة إلى تبني استراتيجيات فعالة للتنويع الاقتصادي، تهدف إلى تخفيض درجة الاعتماد على القطاع النفطي، وبناء قاعدة إنتاجية أوسع وأكثر مرونة.

يأتي القطاع الزراعي في صدارة القطاعات المرشحة لقيادة عملية التنويع الاقتصادي في ليبيا، وذلك لما يتمتع به من مقومات طبيعية كبيرة، وإمكانيات غير مستغلة بشكل كافٍ، إضافة إلى ارتباطه المباشر بتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في تنمية المناطق الريفية. وقد شهد هذا القطاع استثمارات وإصلاحات متعددة على مدى العقود الأربعة الماضية، إلا أن النتائج ظلت دون المستوى المنتظَر، حيث لا تزال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، وتتفاقم الفجوة الغذائية عاماً بعد عام.

على الرغم من الإجماع على الأهمية الاستراتيجية للقطاع الزراعي، فإن الأدبيات السابقة التي تناولت الاقتصاد الليبي ركزت في غالبيتها على التشخيص الوصفي العام أو على تحليل السياسات، مع ندرة ملحوظة في الدراسات التطبيقية القياسية التي تقيس العلاقة الديناميكية والسببية بين القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل. تُعالج هذه الدراسة تلك الفجوة البحثية من خلال التحليل القياسي الرصين للعلاقة بين الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة.(1980–2020)

لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها: تحليل واقع وأداء القطاع الزراعي الليبي، وتقييم مدى مساهمته في جهود التنويع الاقتصادي، مع تحديد اتجاه وطبيعة العلاقة السببية بينه وبين النمو الاقتصادي باستخدام نماذج التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر. كما تسعى إلى تقديم حزمة من التوصيات والسياسات القابلة للتطبيق، مستندة إلى الأدلة القياسية المستخلصة، لتعزيز دور القطاع الزراعي كرافد حقيقي للاقتصاد الوطني.

وتأتي قيمة هذه الدراسة من خلال مساهمتها في تقديم تحليل كمي دقيق يدعم المبررات النظرية حول أهمية القطاع الزراعي، مما يُمكّن صانعي السياسات من اتخاذ قرارات أكثر استنارة لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود في ليبيا.

2. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال المساهمات المتعددة والمتداخلة التي تقدمها على المستويين الأكاديمي والتطبيقي، والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

- **الأهمية المعرفية والنظرية:**
  - **سد فجوة في الأدبيات** :تُساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المحلية والدولية المتعلقة بالاقتصاد الليبي عبر تقديم تحليل قياسي معمّق (باستخدام نماذج التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر) للعلاقة السببية والاتجاهية بين القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في ليبيا. وهي بذلك تُمثل إضافة نوعية للأبحاث المتوفرة التي تتناول دور القطاع الزراعي في تحقيق التنويع الاقتصادي.
  - **التحقق من النظريات الاقتصادية** :تقدم اختباراً تطبيقياً للنظريات الاقتصادية التنموية (مثل نظرية النموذج الثنائي لـ "آرثر لويس") في سياق اقتصاد ريعي يعاني من اختلال هيكلي حاد، مما يثري الجدل الأكاديمي حول إمكانات القطاع الزراعي كقاطرة للتنويع الاقتصادي في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية.
  - **توفير قاعدة بيانية وتحليلية** :تقدم الدراسة قاعدة بيانات موحدة ومترابطة عن أداء القطاع الزراعي الليبي على مدى أربعة عقود، مما يشكل مرجعاً أساسياً للباحثين والدارسين لإجراء مزيد من الأبحاث المقارنة والمتعمقة.
- **الأهمية التطبيقية والسياسية:**

- **توجيه صناع السياسات** :تقدم الدراسة أدلة قياسية داعمة لصناع القرار في ليبيا، تؤكد وجود علاقة طويلة الأجل وتأثير سببي للقطاع الزراعي على النمو الاقتصادي. هذا يُمكّن من تحويل الخطاب الداعي لتنمية القطاع الزراعي من مجرد شعارات إلى سياسات مبنية على أدلة رقمية قابلة للقياس.
- **تطوير سياسات مستهدفة** :تسلط النتائج الضوء على نقاط الضعف الهيكلية (مثل ضعف الاستثمار، وتراجع حصة العمالة) بدلاً من الاكتفاء بالوصف العام. وهذا يمكن صانعي السياسات من وضع برامج إصلاحية مستهدفة وقابلة للقياس، مثل سياسات التمويل، والإرشاد، وتشجيع الاستثمار في التصنيع الزراعي.
- **الاستفادة من التجارب الدولية** :من خلال تحديد العلاقة السببية والطبيعة الهيكلية للمشكلة، تمكن الدراسة من الاستفادة بشكل انتقائي وذكي من تجارب التنويع الزراعي الناجحة في دول ذات ظروف مشابهة، وتكييفها مع الواقع الليبي.

- **الأهمية الاجتماعية والتنموية:**

- **تعزيز الأمن الغذائي** :تساهم الدراسة في وضع أسس استراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي من خلال تطوير القطاع الزراعي المحلي، مما ينعكس إيجاباً على استقرار الأسرة الليبية ويحد من استنزاف العملة الصعبة في استيراد الغذاء.
- **خلق فرص العمل** :يشكل تحفيز القطاع الزراعي والصناعات التحويلية المرتبطة به أحد أهم القنوات لامتصاص البطالة، خاصة بين الشباب في المناطق الريفية والمناطق الأقل نمواً، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المتوازنة.

وبالتالي، فإن هذه الدراسة لا تقتصر على كونها عملاً أكاديمياً فحسب، بل هي محاولة لتقديم رؤية استراتيجية وعملية للإسهام في حل إحدى أهم المعضلات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الليبي.

3. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في **تحليل الدور الاستراتيجي للقطاع الزراعي في تعزيز التنويع الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة(1980–2020)** ، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية المتدرجة والمترابطة، التي تجمع بين التشخيص والتحليل القياسي ووضع السياسات:

1. **تشخيص الواقع الهيكلي والأدائي للقطاع الزراعي الليبي** :من خلال تحليل ديناميكيات المؤشرات الرئيسية للقطاع (قيمة الناتج، حصة الناتج المحلي الإجمالي، العمالة، المساحات الزراعية، وحجم التجارة الخارجية للسلع الغذائية) وتقييم كفاءة السياسات والإصلاحات السابقة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.
2. **قياس العلاقة السببية والاتجاهية بين القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي** :وذلك من خلال:
   - اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي باستخدام منهجية التكامل المشترك.(Cointegration)
   - تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات باستخدام اختبار سببية جرانجر(Granger Causality) ، للتحقق مما إذا كان النمو الزراعي هو محرك للنمو الاقتصادي الكلي، أو وجود علاقة تبادلية.
3. **تقييم مدى فعالية القطاع الزراعي كأحد البدائل غير النفطية لتنويع مصادر الدخل القومي** :من خلال تحليل مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وقدرته على استيعاب العمالة، مقارنة بالإمكانيات الهائلة غير المستغلة.

4. **تحديد المعوقات الهيكلية والمؤسسية الرئيسية** التي تحد من تفعيل الدور التنموي للقطاع الزراعي وتحول دون تحويل إمكاناته النظرية إلى مساهمات فعلية في عملية التنويع الاقتصادي، مع التركيز على تحليل فجوة الأداء بين الإمكانيات والواقع.
5. **بلورة إطار استراتيجي وسياساتي متكامل** لتعزيز دور القطاع الزراعي في التنويع الاقتصادي، تكون مستندة إلى النتائج القياسية والتشخيصية للدراسة، وتتسم بالواقعية والقابلية للتطبيق، وتغطي المجالات الرئيسية مثل السياسات التمويلية والاستثمارية، التسويقية، المائية، والتقنية.

4. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع الزراعة وتنويع الاقتصاد، حيث ناقشت دراسة بغني (2018) التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي وأثر هذا التنويع على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2018، وقد هدفت الدراسة الى تحليل واقع ودرجة التنوع في الاقتصاد الليبي، وقد استندت الدراسة على فرضية أن الاقتصاد الليبي اقتصاد تضعف فيه درجة التنوع الاقتصادي وهو ما انعكس سلبا على عدم استقرار النمو في الاقتصاد الليبي. وقد استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها واختبار فرضيتها المنهج التحليلي الكمي من خلال تحليل اهم المؤشرات التي تعكس درجة التنوع، بالإضافة الى التحليل الاحصائي من خلال معامل هيرشمان لتحديد درجة التنوع الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة الى ضعف درجة التنوع في الاقتصاد الليبي والتي بلغت وفقا لمعامل هيرشمان 74% في المتوسط وهو ما انعكس سلبا على عدم استقرار النمو الاقتصادي في ليبيا وظل ارتباط النمو الاقتصادي فيه مرهونا بالتطورات الجارية في قطاع النفط، وقد أوصت الدراسة بضرورة اعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي تم اتباعها ولم تحقق هدف التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي وتفعيل دور الاستثمارات في الاقتصاد . اما دراسة إدريس (2017) عرضت إحدى التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي ألا وهي التجربة الماليزية، حيث سلك المنهج التحليلي والإحصائي للإحاطة بجوانب الموضوع، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها هو أن تحقيق التنوع الاقتصادي في ماليزيا كان ضمن ثلاث استراتيجيات وهي التنويع الأفقي والعمودي والمكاني، مع استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير، والتركيز على التنمية البشرية وتدريب اليد العاملة، وبذلك ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج الداخلي الخام، في المقابل شهدت الصادرات الماليزية تنوعاً في مكوناتها وذلك ما اكده معامل هيرشمان ، وتم عرض جملة من التوصيات التي من شأنها أن تسمح بتحقيق، مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر بناء على التجربة الماليزية. وهدفت دراسة Jennypher (2018) إلى تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي (المقاس من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية) وهيكل الإنتاج الزراعي وإمكانية تنويعه في 23 محافظة بإكوادور خلال عام 2014. اعتمدت الدراسة على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية لقياس النمو الاقتصادي، تم حساب مؤشر شانون-ويفر، واستخدمت الخرائط البيانية لتحديد العلاقات بين المتغيرات. بعد ذلك، تم حساب معامل ارتباط بيرسون والانحراف المعياري المشترك، مما كشف عن العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة. وقد خلصت هذه المنهجية إلى أن العديد من المتغيرات (القيمة الإجمالية المضافة للقطاع الزراعي، ومتوسط دخل الأسرة، وعدد السكان النشطين اقتصادياً) لها تأثير إيجابي على تنويع الإنتاج الزراعي، بينما كان للقيم الإجمالية المضافة في كل محافظة، بالإضافة إلى مستوى التعليم، ودرجة البطالة، وحجم الائتمان، تأثير سلبي.

في حين ناقشت دراسة بازينة وحتوق (2021) أثر التنويع على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014). وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل التنويع وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وتم استخدام معامل هيرفندال-هيرشمان من أجل قياس ومعرفة درجة التنويع داخل الاقتصاد الليبي وذلك للناتج الاجمالي والصادرات والواردات على التوالي. وتوصلت الدراسة الى ارتفاع معامل هيرشمان في الصادرات والواردات فقد بلغ 0.8 و0.6 على التوالي. مما يوضح انخفاض التنويع

فيهما، وأما معامل هيرشمان فقد سجل قيمة متوسطة للناتج الاجمالي حيث بلغ (0.5) وذلك يعود للظروف الاقتصادية التي عاشها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، اما الجانب القياسي فقد وضح وجود علاقة عكسية بين مؤشر هيرشمان والنمو، مما يوضح العلاقة الطردية بين التنويع والنمو الاقتصادي فقد بلغت مرونة الناتج للتنويع (0.48-) وكان النموذج معنوي عند مستوى (5%).

وأشارت دراسة محمود والصباغ (2022) التعرف على أهمية سياسات تنويع مصادر الدخل القومي في الاقتصاد العراقي وتطوير القاعدة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية دون الاعتماد على قطاع النفط فضلاً عن تحديد دور الانتاج الزراعي ومساهمته في عملية تنويع مصادر الدخل. ويعتمد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على إيرادات النفط مما جعله عرضة للتقلبات التي تحيط بهذا القطاع وتذبذب الإيرادات المتأتية منه، عليه أصبح من الضروري تبني استراتيجيات وسياسات للتنويع الاقتصادي لمصادر الدخل القومي في الاقتصاد العراقي وتطوير القاعدة الاقتصادية دون الاعتماد على قطاع النفط وتحقيق الإيرادات وتنويع مصادر الدخل القومي. واستنتج البحث عدم تنوع هيكل الصادرات العراقية إذ يستند العراق بالدرجة الأولى والاساسية على تصدير النفط الخام في تكوين صادراته بنسبة أكثر من (99%) مما جعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للتأثر بالأزمات العالمية التي ممكن ان تحدث والتي تلقي بأثارها على تغيرات أسعار النفط.

على الرغم من تعدد الدراسات السابقة التي تناولت قضية التنويع الاقتصادي في ليبيا عموماً (كدراستي بغني 2018 وبازينة وحتوق 2021 اللتان أكدتا ضعف درجة التنويع)، أو التجارب الدولية (كدراسة إدريس 2017)، إلا أنها لم تخصص تحليلاً معمقاً ومستقلاً لدور القطاع الزراعي كأداة حيوية لتعزيز التنويع في الاقتصاد الليبي. تتميز هذه الدراسة بسد هذه الفجوة المعرفية من خلال التركيز المباشر والكمي على مساهمة القطاع الزراعي وهيكله الإنتاجي، وتأثيره على مؤشرات التنويع الاقتصادي في ليبيا على مدى أربعة عقود (1980-2020). بذلك، تقدم الدراسة إضافة نوعية من خلال تقديم رؤية تحليلية محددة تساعد صناع القرار على تصميم سياسات اقتصادية تستهدف تفعيل الدور التنويعي لهذا القطاع، وهو ما يعد عنصراً مفقوداً أو غير مفصّل في الأدبيات السابقة التي اقتصرت في الغالب على تحليل التنويع على مستوى الاقتصاد الكلي.

مفهوم التنويع الاقتصادي

يمكن تعريف التنويع الاقتصادي ((Economic diversification بأنه التحول نحو هيكل أكثر تنوعًا للإنتاج والتجارة المحلية بهدف زيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتوفير أساس لنمو مستدام يحد من الفقر. وينتج تنويع الإنتاج المحلي عن تحول الناتج المحلي عبر القطاعات والصناعات والشركات، وهو يعكس ديناميكيات التحول الهيكلي، لأن التنويع الناجح للإنتاج المحلي يستلزم إعادة توزيع الموارد عبر الصناعات و/أو داخلها من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة ذات الإنتاجية الأعلى. ويحدث تنويع التجارة بثلاث طرق: (أ) تصدير (أو استيراد) منتجات جديدة (سلع أو خدمات)؛ (ب) تصدير (أو استيراد) المنتجات الحالية إلى أسواق جديدة؛ و(ج) الارتقاء بنوعية المنتجات المصدرة (أو المستوردة).,(2019) OECD/WTO

تُعَدّ استراتيجيات التنويع الاقتصادي مزيجًا من نهجين أساسيين: النهج الشامل (الأفقي) والنهج المتخصص (العمودي). يهدف النهج الشامل إلى تحسين البيئة الاقتصادية العامة لدعم نمو جميع القطاعات، في حين يركز النهج المتخصص، المعروف بالسياسة الصناعية، على دعم قطاعات أو صناعات محددة ذات أهمية استراتيجية. شهدت السياسة الصناعية مؤخرًا عودة عالمية قوية، مدفوعة بالعديد من التحديات المعقدة مثل تغير المناخ، والتطور التكنولوجي السريع، والتحولات الجيوسياسية. تسعى الدول من خلال هذه السياسات إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، منها تعزيز الابتكار، وبناء ميزة تنافسية في الصناعات الحيوية، وضمان استقرار سلاسل الإمداد العالمية. (Evenett, et al, 2024)

أصبح التنويع الاقتصادي محور اهتمام العديد من الاقتصاديين حول العالم، باعتباره ضرورة ملحة لتقليل الاعتماد على النفط كمورد رئيسي ناضب، يشكل أساسًا للصادرات ومحركًا للنشاط والنمو الاقتصادي. وتُعد ليبيا من بين الدول التي تسعى لتحقيق هذا الهدف، إذ تمتلك إمكانيات طبيعية كبيرة تؤهلها للانتقال نحو اقتصاد متنوع ومستدام. ومن هذا المنطلق، اتجهت ليبيا إلى تفعيل مصادر دخل غير نفطية كخيار استراتيجي، حيث أولت اهتمامًا خاصًا بالقطاع الزراعي، لما له من دور حيوي في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنمية الاقتصاد الوطني.

دور الزراعة في الاقتصاد الليبي

فالزراعة تُعد من القطاعات الاستراتيجية الحساسة، كونها المصدر الأساسي للغذاء، ومجالًا مهمًا لتوفير فرص العمل، خاصة في ظل توفر مقومات طبيعية ملائمة لهذا النشاط داخل البلاد. ويُنظر إلى هذا التوجه كخطوة نحو بناء اقتصاد متكامل ومستقر، يعتمد على قاعدة متنوعة من الموارد ويحقق درجة عالية من الترابط بين قطاعاته المختلفة. فضلاً عن مساهمتهِ في التجارة الخارجية من خلال تصدير الفائض من الإنتاج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

يُعد التركيز على قطاعي زيت الزيتون والتمور ركيزة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي في ليبيا وتقليل التبعية لتقلبات الإيرادات النفطية. فزيت الزيتون الليبي يتمتع بسمعة جودة تاريخية عالية، وقد حقق جوائز دولية مرموقة تؤهله كمنتج تصديري عالمي؛ إن هذه الجودة الاستثنائية تُمثل حجر الزاوية الذي يجب الانطلاق منه لتحويل التحديات الحالية إلى ميزة تنافسية مُستدامة، خاصة وأن الدراسات توصي بضرورة تقديم الدعم اللازم لتعزيز الصادرات وتحسين التغليف والجودة القياسية (حمّودة والبيدي، 2022). في المقابل، يساهم قطاع التمور في تحقيق القيمة المضافة عبر الصناعات التحويلية، وله دور كبير في تنمية المناطق الصحراوية وتوفير فرص العمل. ومع ذلك، تشير الدراسات إلى أن إنتاج وتسويق التمور يواجه تحديات هيكلية، أبرزها ضعف الخدمات الإرشادية ومشاكل الآفات وهيكل تسويقي يعاني من كثرة الوسطاء وانخفاض العائد على المزارعين (الصلاي وآخرون، 2019). إن تفعيل دور هذين المحصولين بشكل متكامل، من خلال معالجة التحديات النوعية لكل قطاع وتحسين الكفاءة والاستفادة من التنوع المناخي، يمثل خطوة أساسية نحو بناء أصول اقتصادية إنتاجية ومستدامة تعزز الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والأمن الغذائي.

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع الزراعة في الاقتصاد الليبي، إلا أن اهتمام الحكومات بهذا القطاع لا يزال دون المستوى المطلوب. وتكمن المشكلة الأساسية في ضعف الاستثمارات الموجهة إليه، مما أدى إلى عدم تحقيق التقدم المنشود في التنمية الزراعية. فقطاع الزراعة بحاجة ماسة إلى استثمارات ضخمة لتحسين الأمن الغذائي، ودعم النمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وذلك من خلال تطوير البنية التحتية وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف مضاعفة حجم الاستثمارات الزراعية وتحديد الاحتياجات الاستثمارية بدقة، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض العوامل المؤثرة، مثل الظروف الطبيعية والبيئية، تظل خارج نطاق السيطرة البشرية، مما يستدعي تعزيز الجهود لإقناع الجهات المختصة بأهمية زيادة الإنفاق على هذا القطاع الحيوي، وضرورة إعطائه أولوية أكبر عند تخصيص الميزانيات وتوزيعها، نظراً للدور المحوري الذي يلعبه في تحقيق التنمية المستدامة.

تُعدّ الزراعة ركيزةً أساسيةً لجميع الاقتصادات، إذ تُوفّر الغذاءَ الضروريَّ لمعيشة الناس. ومع ذلك، فإنّ إنتاج السلع الزراعية يخضع لقدرٍ كبيرٍ من عدم اليقين نتيجةً لعوامل عديدة، منها تقلب الأسعار، والتغيرات المناخية وخصوبة التربة، والتضاريس الوعرة بالإضافة الى ان معظم المحاصيل المنتجة في ليبيا تعتمد بشكل بسيط على التقنية الزراعية، وبالتالي تكون حساسة بشكل كبير للعوامل البيئية. ومن هنا، لا يمكن تحقيق تقدم ملموس في دفع عجلة النمو الاقتصادي، والتخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى الأمن الغذائي في معظم هذه البلدان دون النهوض بالقدرات البشرية والإنتاجية للقطاع الزراعي وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بصفة عامة، لأن وجود نظام غذائي وزراعي قوي يمثل أحد الأعمدة الرئيسية في أي استراتيجية شاملة للنمو الاقتصادي والتنمية. ولا يمكن أن تظل الزراعة تلقى ذلك القدر الضئيل من الاهتمام في السياسات والاستثمارات.

سياسات تطوير القطاع الزراعي

تطوير القطاع الزراعي أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنوع الاقتصادي، ولكنه يتطلب استثمارات كبيرة. هذه الاستثمارات لا تقتصر على البنية التحتية فقط، بل تشمل أيضًا تطوير رأس المال البشري من خلال التدريب، والاستثمار في الأبحاث الزراعية، بالإضافة إلى برامج الإرشاد التي تهدف إلى نشر الابتكار والتنوع في جميع أنحاء البلاد. يساهم هذا القطاع بشكل كبير في تحقيق هذا التنويع من خلال توفير المنتجات الغذائية الأساسية التي تلبي الطلب المحلي، بالإضافة إلى مساهمته في التجارة الخارجية.

السياسات الزراعية هي مجموعة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها الجهات الحكومية والخاصة بهدف تحقيق أهداف التنمية الزراعية. التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي، وزيادة الإنتاج، وتعزيز الصادرات وتقليل الفجوة بين الطلب والعرض على الغذاء. كما تهدف هذه السياسات أيضًا إلى مساعدة المزارعين في التغلب على التحديات التي يواجهونها والموازنة بين الأهداف المختلفة. لتحقيق هذه الأهداف، معظم السياسات الزراعية تقع ضمن ست فئات رئيسية، وهي (السياسات الزراعية ،2003):

- **سياسات الإنتاج والتركيب المحصولي**: تُعرف أيضًا باسم سياسة توفير الغذاء وأنماط الحيازة الزراعية، وتتعلق بكيفية تنظيم الإنتاج الزراعي وأنواع المحاصيل التي تُزرع. وهي ترتبط بجميع السياسات الزراعية والاقتصادية.
- **السياسات التمويلية والاستثمارية**: تركز على توفير الدعم المالي والاستثمارات اللازمة لدعم القطاع الزراعي، سواء من مصادر محلية او خارجية. تتركز الاستثمارات على تحسين البنية التحتية واستخدام التقنيات الحديثة، مما يساهم في النمو الاقتصادي ورفع الإنتاجية. على الرغم من ذلك، فإن تحديد الاحتياجات الاستثمارية في هذا القطاع يواجه تحديات، مثل التأثر بالعوامل الطبيعية والعلاقة المعقدة وغير المباشرة بين الاستثمار والنمو. لذا، يتطلب الأمر جهودًا مستمرة لإقناع الجهات المعنية بزيادة الإنفاق على الزراعة، نظرًا لدورها الحيوي في تحقيق التنمية الشاملة.
- **سياسات التسعير**: تحدد أسعار المنتجات الزراعية لحماية المزارعين والمستهلكين، وذلك باتباع سياسة الدعم والاسعار التشجيعية والتسعير الجبري للمنتجات
- **سياسات التسويق**: تهدف إلى تحسين عملية بيع وتوزيع المنتجات الزراعية من نقل وتخزين وتعبئة وتمويل العمليات التسويقية.
- **سياسات التجارة الخارجية**: تنظم استيراد وتصدير السلع الزراعية. عبر تصدير الفائض من الإنتاج الزراعي، مما يعزز الناتج المحلي الإجمالي.
- **سياسات التخزين**: تتعلق بإدارة وتخزين المحاصيل والمنتجات الزراعية لضمان توفرها، بالاعتماد على المخزون العامل والمخزون الاستراتيجي.
- **بالإضافة الى السياسات المائية والسياسات التقنية** والسياسات الارشادية.

5. منهجية الدراسة والبيانات

5-1 مصادر البيانات وطبيعة المتغيرات

اعتمدت الدراسة في تحليلها على **بيانات سنوية** تغطي الفترة (**1980–2020**)، تم الحصول عليها من مصادر رسمية موثوقة لضمان الدقة والاتساق، وهي:

- **مصرف ليبيا المركزي** (إدارة البحوث والإحصاء) .
- **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)**)قواعد البيانات الإحصائية(FAO STAT).
- **وزارة التخطيط** (نشرة الحسابات القومية)

تم تحويل جميع البيانات القيمية (بالدينار الليبي) إلى شكل لوغاريتمي طبيعي (Natural Logarithm) لتسهيل التفسير الاقتصادي (كمرونة) والحد من مشكلة التباين غير الثابت في السلاسل الزمنية. وشملت المتغيرات الأساسية المستخدمة في النماذج القياسية ما يلي:

- اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الناتج المحلي **LGDP** (كمؤشر للنمو الاقتصادي الكلي).
- اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الناتج الزراعي **LAGR** (كمؤشر لأداء القطاع الزراعي).
- اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الناتج الصناعي **LIND** (كمتغير وسيط يؤثر على كلا المتغيرين ويساعد في عزل العلاقة).

3-2 الإطار القياسي والمنهجية التحليلية

لتحقيق أهداف الدراسة، تم اتباع إطار تحليلي متسلسل ومتكامل على النحو التالي:

الخطوة 1: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية (Unit Root Test)

قبل تقدير أي نموذج، من الضروري اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لتجنب مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression). لهذا الغرض، تم استخدام **اختبار ديكي-فولر المعتمد على المربعات الصغرى العامة(DF-GLS)** ، وهو اختبار أكثر قوة من اختبار ديكي-فولر التقليدي(ADF) ، خاصة مع العينات محدودة الحجم. يتم الاختبار أولاً عند المستوى، ثم عند الفروق الأولى (First Difference) لتحديد رتبة التكامل(Order of Integration) . (Davidson and Mackinnon, 2004).

الخطوة 2: اختبار التكامل المشترك(Cointegration Test)

في حال كانت جميع المتغيرات متكاملة من نفس الرتبة((1) I) ، يتم الانتقال إلى اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها. استخدمت الدراسة **اختبار جوهانسن (Johansen Cointegration Test)** القائم على طريقة الإمكانية الأعظم (Maximum Likelihood). يمتاز هذا الاختبار عن غيره (مثل إنجل-جرانجر) بقدرته على كشف وجود أكثر من متجه تكامل مشترك واحد (Multiple Cointegrating Vectors) في النماذج متعددة المتغيرات(johansen-Jeuseluse,1990). يعتمد الاختبار على إحصائي الأثر (Trace Statistic) وأقصى قيمة ذاتية(Max-Eigenvalue Statistic).

الخطوة 3: تحليل العلاقة السببية (Causality Analysis)

بعد التأكد من وجود علاقة توازن طويل الأجل، يتم فحص اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات في المدى القصير باستخدام **اختبار سببية جرانجر (Granger Causality Test)** إذا وجد تكامل مشترك. يختبر هذا الأسلوب الفرضية القائلة بأن "المتغير (X) يسبب جرانجر المتغير "(Y) إذا كانت القيم السابقة لـ (X) تساعد في التنبؤ بالقيمة الحالية لـ (Y) بشكل أفضل باستخدام قيم (Y) السابقة وحدها (Granger, 1988). تم تطبيق الاختبار باستخدام الإحصاء (F-Statistic) وقيم الاحتمالية المصاحبة.(p-values) وتم اجراء اختبار السببية باستخدام المعادلتين التاليتين:

$$\Delta \ln(GDP) = a_1 + \sum_{i=1}^{p} b_{1i} \Delta \ln(GDP_{t-i}) + \sum_{i=1}^{p} c_{1i} \Delta \ln(\mathrm{AGR}_{t-i}) \sum_{i=1}^{p} d_{1i} \Delta \ln(\mathrm{IND}_{t-i}) + u_{1t}$$

$$\Delta \ln(\mathrm{AGR}_t) = a_2 + \sum_{i=1}^{p} b_{2i} \Delta \ln(AGR_{t-i}) + \sum_{i=1}^{p} c_{2i} \Delta \ln(\mathrm{GDP}_{t-i}) \sum_{i=1}^{p} d_{2i} \Delta \ln(\mathrm{IND}_{t-i}) + u_{2t}$$

حيث GDP تمثل الناتج المحلي و AGRتمثل الناتج الزراعي، وINDتمثل الناتج الصناعي و Δ تشير الى الفروقات الاولى للمتغيرات، يتم الاعتماد على اختبار F للمتغيرات التفسيرية لتحديد العلاقة السببية في المدي القصير للاستدلال على العلاقة السببية.

6. النتائج والمناقشة

6-1 التحليل الهيكلي لأداء القطاع الزراعي: فجوة الأداء المتسعة

تكشف نتائج الدراسة عن تناقض كبير في أداء القطاع الزراعي الليبي. فمن ناحية، تشير البيانات إلى نمو مضطرد في القيمة المطلقة للناتج الزراعي، حيث قفز من 236.4 مليون دينار عام 1980 إلى 3852.8 مليون دينار عام 2020. إلا أن الصورة النسبية تكشف قصة مختلفة تماماً، حيث تراجعت المساهمة النسبية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 7.79% في ذروتها عام 2000 إلى 1.53% فقط في عام 2020.

فعلى الرغم من الزيادة المطلقة في قيمة الإنتاج الزراعي من 236 مليون دينار في عام 1980 إلى ذروته في عام 2020 بقيمة 1024 مليون دينار، إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي لم تكن مستقرة. فقد بلغت 2.23% في 1980، ثم ارتفعت إلى 5.85% في سنة 1990، قبل أن ترتفع بشكل ملحوظ إلى 7.79% في عام 2000، وهو أعلى مستوى لها خلال الفترة. بعد ذلك، تراجعت النسبة مجددًا إلى 2.48% في سنة 2010، ثم إلى 1.52% فقط في سنة 2020، رغم أن الناتج الزراعي ظل مرتفعًا نسبيًا. هذا التراجع النسبي يعكس توسع القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني، خاصة النفط والخدمات، مقابل تباطؤ نمو القطاع الزراعي.

جدول (1) نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا 1980-2020

القيمة: بالمليون دينار

القطاع	السنوات	1980	1990	2000	2010	2020
الناتج الزراعي		236.4	482.9	1439.7	1665	3852.8
% الناتج الزراعي للناتج المحلي		2.239	5.855	7.789	2.481	1.528
الناتج الصناعي		259.1	563.1	1286.4	3780.4	2821
الناتج المحلي الإجمالي		10881.6	8185.3	17394.7	95491.6	67036.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، اعداد متفرقة.

يشير هذا التناقض إلى أن القطاع الزراعي قد نما بمعدلات أقل بكثير من معدلات نمو القطاعات الأخرى، خاصة قطاع النفط والخدمات. هذا النمط يتوافق مع ظاهرة "**المرض الهولندي (Dutch Disease)**"، حيث يؤدي ازدهار القطاع النفطي إلى سحب الموارد (رأس المال والعمالة) من القطاعات الإنتاجية الأخرى، مما يضعف قدرتها التنافسية ويحد من نموها النسبي. كما يعكس فشل السياسات الزراعية المتعاقبة في تحويل النمو الكمي إلى تنمية نوعية قادرة على المنافسة والاستدامة. تؤكد احصائيات القوى

العاملة الزراعية هذا التفسير حيث يلاحظ من جدول (2) تناقص كبير في النسبة المئوية للقوى العاملة الزراعية من القوي العاملة الكلية من 18.8% في سنة 1980 الى 0.79% في سنة 2000، حتى وصلت الى أدني قيمة لها سنة 2020 وهي 0.1 %.

الجدول رقم (2). القوي العاملة الزراعية من إجمالي القوى العاملة الكلية للفترة1980 –2020 (ألف مستخدم)

السنة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة القطاع الصناعي	القوى العاملة في القطاع الزراعي	% القوى العاملة الزراعية من القوى العاملة الكلية
1980	812.8	58.0	153.4	18.87
1990	1018.6	99.4	188.9	18.54
2000	1445.0	169.6	239.1	16.54
2012	1524.159	61.565	12.11	0.79
2020	1956939	9.784	1.956	0.1

المصدر: مصلحة الاحصاء والتعداد، وزارة التخطيط.

يكشف تحليل بيانات سوق العمل عن تراجع كبير في حصة العمالة الزراعية هذا التراجع الحاد لا يعكس فقط انتقال القوى العاملة إلى قطاعات ذات إنتاجية أعلى (وهو جزء من عملية التحول الهيكلي الطبيعي)، بل يشير بشكل أكبر إلى:

- **تشوه هيكلي حاد** في سوق العمل الليبي، حيث يتم امتصاص العمالة في قطاع الخدمات الحكومية غير المنتجة.
- **هجرة رأس المال البشري** من الريف إلى المدن، مما يفقد الزراعة العناصر الشابة والمتعلمة.
- **اتساع فجوة الإنتاجية** بين الزراعة والقطاعات الأخرى، بسبب جمود التقنيات وعدم مواكبة أساليب الإنتاج الحديثة.

كما تشير بيانات التجارة الخارجية لليبيا إلى أن الصادرات الغذائية تمثل نسبة ضئيلة جدًا من إجمالي الصادرات، خاصة بعد سنة 2000، مما يعكس ضعف مساهمة القطاع الغذائي في التصدير. في المقابل، تشكل الواردات الغذائية نسبة كبيرة من إجمالي الواردات، وهو ما يدل على اعتماد كبير على الخارج لتلبية الاحتياجات الغذائية. أما الميزان التجاري الكلي، فقد كان سلبيًا في عامي 1990 و2015، بينما سجل فائضًا في باقي السنوات، لا سيما في عام 2010. ومع ذلك، فإن الميزان التجاري الغذائي ظل سلبيًا في جميع السنوات، مما يعكس عجزًا دائمًا في تجارة الغذاء.

جدول (3) بعض المؤشرات حول التجارة الخارجية (القيمة :المليون دينار الليبي)

السنوات	1980	1990	2000	2010	2015	2020
الصادرات الكلية	6537.9	3247.5	6185.6	61658	14892	40640
الصادرات الغذائية		13	6	0.897	0.42	0.61
الواردات الكلية	3752.1	2547.3	2690.3	31881	17826	24791
الواردات الغذائية		311	384	2320	4199	3973

المصدر: مصلحة الاحصاء والتعداد، وزارة التخطيط.

6-2تحليل الاستقرارية والتكامل المشترك: تأكيد العلاقة الطويلة الأجل

أظهرت نتائج اختبار ديكي-فولر المعتمد على المربعات الصغرى العامة (DF-GLS) أن جميع متغيرات الدراسة (LGDP, LAGR, LIND)غير مستقرة عند مستوياتها((0) I) ، ولكنها أصبحت مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى((1) I) ، مما يؤهلها لاختبار التكامل المشترك.

جدول (4) اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرار سكون السلاسل الزمنية في المستوى والفروق الأولى

المتغير	المستوى	الفروقات الأولى	النتيجة
	مقطع واتجاه	مقطع واتجاه	
الناتج المحلي الاجمالي	-1.610	-6.414	**I (1)**
الناتج المحلي الزراعي	-1.533	-5.267	**I (1)**
الناتج المحلي الصناعي	**-1.741**	**-6.210**	**I (1)**

القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5% للمقطع فقط 1.949-وللمقطع والاتجاه.3.190-

عدم استقرار السلاسل عند مستوياتها هو السمة الغالبة للسلاسل الزمنية الاقتصادية الكلية، وهو ما يؤكد ضرورة استخدام منهجيات متقدمة مثل نماذج التكامل المشترك لتجنب الانحدار الزائف. وبتطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، كما هو موضح بجدول (5) أشارت نتائج كل من إحصائي الأثر (Trace Statistic) وأقصى قيمة ذاتية (Max-Eigenvalue Statistic)إلى رفض فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك (r=0) عند مستوى دلالة 5%، وقبول وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل (r≥1) بين المتغيرات.

جدول (5) اختبار التكامل المشترك (Johansen test)

	احصاء الأثر Trace statistics			القيمة الكامنة العظمى Max eigenvalue statistics			
الفرضية: علاقات التكامل	الجذور المميزة Eigenvalues	احصائية الاختبار	القيمة لحرجة عند 5%	الاحتمالية	احصائية الاختبار	القيمة الحرجة عند 5%	**الاحتمالية**
لا يوجد	0.738	*53.31	42.91	0.0034	*30.84	25.82	**0.010**
على الاقل واحد	0.523	22.47	25.87	0.127	17.05	19.38	**0.110**
على الاقل 2	0.209	5.41	12.51	0.537	5.41	12.51	**0.537**

يبين الجدول رقم (5) اختبار الإمكانية العظمى والأثر عندما تم اختبار فرض العدم (r=0) مقابل الفرض البديل المتمثلة في(r=1)، تبين ان القيمة المحسوبة الإحصائية لكلا الاختبارين، والتي كانت أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% ويتبين من هذا ان عدد متجهات التكامل المشترك r=1)).

أي رفض فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك وان هناك متجه مشترك واحد على الاقل للعلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، مما يؤكد على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين وأنها لا تبتعد عن بعضها البعض في الأجل الطويل. والجدول التالي يبين نتائج اختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي والتكوين الرأسمالي الثابت، لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات تم اجراء اختبار Granger للمتغيرات باستخدام البرنامج الإحصائي (Views 12) وإن أفضل علاقات سببية يمكن أن تتحقق في التباطؤ الزمني (1) باستخدام بيانات النموذج. تظهر نتائج الجدول رقم 6 الخاصة باختبار قرانجر للسببية عدم وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين متغيرات الدراسة انما وجدت علاقة سببية احادية الاتجاه بين الناتج الزراعي والناتج المحلي الاجمالي وايضا بين الناتج الصناعي والناتج الاجمالي بحسب مفهوم Granger للسببية. يعني أن التغييرات في قيمة الناتج الزراعي والناتج الصناعي ستؤدي إلى تغييرات في زيادة قيمة الناتج الاجمالي مما يساعد في زيادة تنويع الاقتصاد.

جدول (6) اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي والتكوين الراسمي الثابت في ليبيا

Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
LAGR does not Granger Cause LGDP	3.372	0.046
LGDP does not Granger Cause LAGR	0.142	0.867
LIND does not Granger Cause LGDP	3.995	0.027
LGDP does not Granger Cause LIND	0.274	0.761
LIND does not Granger Cause LAGR	0.830	0.444
LAGR does not Granger Cause LIND	2.833	0.072

7. الخلاصة

تقدم هذه الدراسة دليلاً قياسياً قوياً على أن **القطاع الزراعي في ليبيا يمتلك القدرة النظرية ليكون محركاً حقيقياً للتنويع الاقتصادي**. فقد تمكنت هذه الدراسة من تقديم تحليل كمي دقيق للدور المحتمل للقطاع الزراعي في تعزيز التنويع الاقتصادي في ليبيا خلال أربعة عقود، مستخدمةً منهجية قياسية متقدمة. وتكشف النتائج عن تناقض جوهري بين الإمكانات النظرية الهائلة للقطاع والواقع الميداني المعيق. فمن ناحية، تؤكد النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتدفق من القطاع الزراعي إلى النمو الاقتصادي الكلي، مما يضع الزراعة في موقع المحرك السببي وليس التابع في معادلة النمو الليبي. كما أكدت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط مصير القطاع الزراعي بمصير الاقتصاد ككل. هذه النتائج تدحض المقاربة السائدة التي تعتبر الزراعة قطاعاً هامشياً في الاقتصاد الريعي، وتؤكد صحّة النظريات التنموية التي ترى في الفائض الزراعي قاعدة انطلاق للتصنيع والتنويع الاقتصادي.

إلا أن هذه الإمكانية النظرية تواجهها تحديات من الواقع الحالي، والتي من اهمها:

- **السياسات المشوهة** :التي ظلت لعقود تفضل الاستيراد على الإنتاج المحلي، وتهمش الاستثمار في البنية التحتية الزراعية.
- **الإدارة غير الرشيدة للموارد** :خاصة الموارد المائية، حيث أدى الاستنزاف الجائر إلى تهديد الاستدامة ذاتها للقطاع.
- **السياق المؤسسي الهش** :الذي يتسم بضعف الحوكمة، وغياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة، وتفتت الملكيات الزراعية.
- **الفجوة التكنولوجية والمعرفية** :حيث لا يزال القطاع يعتمد على تقنيات بدائية في معظمه، مع ضعف واضح في الربط بين البحث العلمي والمزارع.

وهكذا، فإن المعضلة الحقيقية ليست في عدم وجود دور للزراعة، بل في غياب الإرادة السياسية والاستراتيجية الشاملة اللازمة لتحرير هذا الدور من قيوده. إن تحرير إمكانات القطاع الزراعي يتطلب أكثر من مجرد زيادة في التمويل؛ فهو يحتاج إلى إعادة هيكلة جذرية للنظام الزراعي بأكمله.

8. التوصيات

انطلاقاً من هذه النتائج، تقدم الدراسة الحزمة التالية من التوصيات العملية والعلمية المصممة لتحقيق فرق نوعي:

المحور الأول: إعادة الهيكلة الاستراتيجية والحوكمة

- **إنشاء المجلس الأعلى للغذاء والماء والطاقة والبيئة:** هيئة مستقلة ذات صلاحيات واسعة، تتبع مباشرة لرئاسة الحكومة، مهمتها توحيد الرؤية وتنسيق السياسات بين جميع الجهات المعنية بالزراعة (الوزارات، الهيئات، القطاع الخاص).

- **إصدار قانون الدورة الزراعية المتكاملة** :الذي ينظم العلاقة بين المزارع والمصنع والتاجر، ويحدد الحوافز والالتزامات لضمان استدامة الإنتاج وتسويقه.
- **إنشاء سجل وطني للأراضي الزراعية رقمي ومتكامل** :لحصر الملكيات، وتصنيف الأراضي حسب جودتها واستخداماتها المثلى، ومكافحة التفتيت العشوائي.

المحور الثاني: السياسات المالية والتمويلية الذكية

- **إنشاء صندوق السيادة الزراعي الليبي** :يتم تمويله بنسبة من العائدات النفطية، يكون مهمته تمويل المشاريع الزراعية الاستراتيجية طويلة الأجل (كالاستصلاح، والاستثمار في تحلية مياه البحر للزراعة).
- **تحويل الدعم من دعم المدخلات إلى دعم المخرجات** :من خلال برنامج تحويلات نقدية مشروطة للمزارعين مرتبطة بتحقيق أهداف إنتاجية ومحافظة على الموارد المائية.
- **تطوير أدوات التمويل الإسلامي المناسبة** :مثل القروض والصكوك الإسلامية المخصصة لتمويل المشاريع الزراعية الكبرى، لجذب رؤوس الأموال المحلية.

المحور الثالث: التحول نحو الزراعة الرقمية والذكية والاستدامة المائية

- **إطلاق المبادرة الوطنية للزراعة الذكية مناخياً** :تركز على نشر تقنيات الري بالتنقيط والري الذكي، واستخدام البيوت المحمية الموفرة للطاقة والمياه، والتشجيع على الزراعة العضوية.
- **اعتماد سياسة "المحاصيل حسب القيمة المائية** :"بحيث يتم تشجيع زراعة المحاصيل عالية القيمة الاقتصادية والقليلة الاستهلاك للمياه (كالنباتات الطبية والعطرية والتمور عالية الجودة) في المناطق شحيحة المياه.
- **دعم مركز البحوث الزراعية**: تشجيع المركز على تطوير أصناف بذور مقاومة للجفاف والملوحة، بالشراكة مع مراكز بحثية دولية مرموقة.

المحور الرابع: التصنيع الزراعي وتطوير سلاسل القيمة

- **التركيز على المناطق اللوجستية الزراعية المتخصصة** :إنشاء مناطق صناعية زراعية بالقرب من مناطق الإنتاج الرئيسية، تجمع بين التخزين المبرد، التصنيع، والتعبئة، لتقليل الفاقد وخلق القيمة المضافة.
- **تطوير العلامة التجارية الوطنية الليبية** :للترويج لمنتجات مميزة مثل "زيتون الجبل الغربي وترهونة"، "تمور الكفرة والجفرة"، "عسل الجبل الاخضر"، مع العمل على الحصول على شهادات المنشأ الدولية.
- **ربط الزراعة بالسياحة البيئية والزراعية** :لتوليد مصادر دخل إضافية للمجتمعات الريفية.

المحور الخامس: البحث العلمي والتطوير

- **ربط تمويل الجامعات ومراكز الأبحاث بمشاريع تطبيقية مباشرة** :تهدف إلى حل مشكلات مائية أو إنتاجية محددة يواجهها المزارعون.
- **إنشاء "منصة رقمية وطنية للإرشاد الزراعي** :"تقدم نصائح مخصصة للمزارع حسب منطقته ومحصوله، باستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.

9. المراجع

1. بازينة، بالقاسم يوسف و حتوق، سيرينا غسان. (2021). التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014). **مجلة الدراسات الاقتصادية**، 4(3)

2. بغني، طارق. (2018). التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من 1990–2014. **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، *9*(1)

3. حمّودة، عبد الباسط محمد؛ والبيدي، خالد رمضان. (2022، 8–9 نوفمبر). **قياس القدرة التنافسية لزيت الزيتون الليبي في الأسواق العالمية**. المؤتمر العلمي الدولي السادس لكلية الاقتصاد الخمس: التنافسية الاقتصادية تقييم للواقع واستشراف المستقبل، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا.

4. الصلاي، عبد السلام عبد الحفيظ؛ محمد علي، خديجة سليمان؛ وأبوسيف، محمد إدريس. (2019). "واقع إنتاج التمور وتسويقها في ليبيا: دراسة حالة منطقة الجفرة ."**مجلة جامعة بنغازي العلمية**، *32*(1)، 30–55.

5. السياسات الزراعية .(2003) .**السياسات الزراعية**)العدد الحادي والعشرون). المعهد العربي للتخطيط.

6. عبدلي، إدريس. (2017). استراتيجية التنويع الاقتصادي في البلدان النامية: من النمط الريعي إلى النمط الصناعي–دراسة تحليلية للتجربة الماليزية .**مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2**، *(71)*

7. محمود، صباح والصباغ، هبة. (2022). مساهمة القطاع الزراعي في تعزيز استراتيجية التنويع الاقتصادي في العراق للمدة .(2019 - 2004) **مجلة تكريت للعلوم الزراعية**،*2*(22)

8. مصلحة الاحصاء والتعداد، وزارة التخطيط، ليبيا. (سنوات متفرقة) .**تقارير سنوية**.

9. مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء. (أعداد متفرقة) .**النشرة الاقتصادية**.

10. منظمة الأغذية والزراعة) .(FAO أعداد متفرقة .(**المجلد الإحصائي السنوي**.

11. Abbott, A., Darnell, A. C., & Evans, L. (2000). The influence of exchange rate variability on UK exports. *Applied Economic Letters, 8*, 47–49.

12. Davidson, R., & Mackinnon, J. G. (2004). *Econometric theory and methods*. Oxford University Press.

13. Evenett, S., Adam, J., Fernando, M., & Michele, R. (2024). **The return of industrial policy in data** (IMF Working Paper No. 2024/001). International Monetary Fund.

14. Granger, C. W. J. (1988). Some recent developments in a concept of causality. *Journal of Econometrics*, *39*(2), 199-211.

15. Jennypher, P., Wilman, O., Jenny, O., & Leonardo, I. (2018). Agricultural diversification and economic growth in Ecuador. *Sustainability*, *10*(7), 1-17.

16. Johansen, S., & Juselius, K. (1990). Maximum likelihood estimation and inference on cointegration - with applications to the demand for money. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, *52*(2), 169-210.

17. OECD/WTO. (2019). **Aid for trade at a glance 2019: Economic diversification and empowerment**. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/18ea27d8-en

The Role of the Agricultural Sector in Promoting Economic Diversification in Libya: An Analytical Study of the Period 1980-2020

Abstract

Economic diversification policy is one of the fundamental pillars for achieving sustainable economic development, and the agricultural sector is central to this policy due to its direct link to food security. This study aims to analyze the role of the agricultural sector in promoting economic diversification in Libya and reducing the near-total dependence on the oil sector during the period from 1980 to 2020. The study relied on an econometric analysis methodology, using cointegration models and causality tests, based on secondary data from the Central Bank of Libya, the Food and Agriculture Organization (FAO), and the Ministry of Planning. The results revealed a long-term equilibrium relationship between agricultural output and Gross Domestic Product (GDP), confirming the potential of relying on the agricultural sector as a long-term macroeconomic supporter. The causality test also showed a unidirectional causal relationship flowing from agricultural output to economic growth, and from industrial output to agricultural output. Despite these positive findings, the study indicated that the actual contribution of the agricultural sector to economic growth remains modest compared to the available potential in terms of arable land, water, and human resources. In light of these results, the need to adopt a comprehensive package of reform policies emerges. These include enhancing agricultural financing by allocating sufficient budgets and providing soft loans, adopting incentive marketing and pricing policies, and reviewing the crop structure to ensure the rational use of water resources. The study also recommends activating the role of agricultural extension, conducting a comprehensive inventory of natural resources, and focusing on agricultural manufacturing to maximize added value and create new investment opportunities, leading to an increased contribution of the sector to the GDP and the achievement of real economic diversification.

Keywords: Economic Diversification, Agricultural Sector, Cointegration, Causality, Agricultural Financing, Libya